البنك المركزي الأردني

أحـدث التطورات النقدية والإقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

المجلد 2 - العدد 1

كانون ثاني 2007

البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
كانون ثاني 2007

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	17
ثالثاً	المالية العامـــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	33

الخلاصة التنفيذية

أظهرت أحدث البيانات المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2006 تحسناً ملحوظاً في أداء معظم المؤشرات الاقتصادية:

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 6.3٪ مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2005. وبلغ معدل التضخم خلال عام 2006 نحو 6.25٪ بالمقارنة مع 3.5٪ خلال عام 2005. وارتفع حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 بالمقارنة مع عام 2005 بنسبة 144.5٪ ليصل إلى ما مقداره 1.8 مليار دينار.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 254.9 مليون دينار (1.9٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 13,834.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,470.9 مليون دينار (11.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2005، مقابل ارتفاع مقداره 1,751.2 مليون دينار (16.6٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 40.7 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9,718.2 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فقد ارتفع إجمالي التسهيلات بمقدار 1,973.9 مليون دينار (25.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2005.

  - بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني 2006 ما مقداره 14,416.1 مليون دينار، بارتفاع قدره 324.1 مليون دينار (2.3٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، وبما مقداره 1,296.8 مليون دينار (9.9٪) حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من العام.

  - ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 36.5 مليون دولار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 6,102.5

مليون دولار. وبذلك تكون هذه الاحتياطيات قد ارتفعت خلال عام 2006 بما مقداره 1,358.7 مليون دولار (28.6٪).

- بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية شهر كانون أول 2006 نحو 5,518.1 نقطة، بانخفاض قدره 89.6 نقطة (1.6٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ إجمالي التراجع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم نحو 2,673.4 نقطة (32.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2005.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، أشارت بيانات إعادة التقدير إلى أن عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 قد بلغ حوالي 450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ من GDP بالمقارنة مع عجز مقداره 477 مليون دينار (5.3٪ من GDP) في عام 2005. وارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين أول 2006 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2005 بمقدار 490 مليون دينار ليبلغ 2,957 مليون دينار (29.7٪ من GDP)، كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية تشرين أول من عام 2006 مقارنة بمستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 106.7 مليون دينار ليبلغ 5,163.4 مليون دينار (51.9٪ من GDP).

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 بنسبة 19.7٪ لتصل إلى 3,298.2 مليون دينار، وارتفعت المستوردات بنسبة 9.2٪ لتصل إلى 7,392.9 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.0٪ ليصل إلى 4,094.7 مليون دينار. وتشير البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 إلى تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,155.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,018.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005. كما وتشير البيانات الأولية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 إلى ارتفاع مقبوضات السياحة والسفر بنسبة 11.0٪، ونمو إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 16.1٪.

المحافظ ورئيس مجلس إدارة البنك المركزي الأردني

د. أميه طوقان

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال عام 2006 بمقدار 1,358.7 مليون دولار (28.6٪) ليبلغ 6,102.5 مليون دولار. أما منذ بداية عام 2007 وحتى تاريخ 14 كانون ثاني، فقد سجّلت الاحتياطيات ارتفاعاً قدره 20.6 مليون دولار (0.3٪) ليبلغ رصيدها 6,123.1 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة ستة أشهر تقريباً.

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 254.9 مليون دينار (1.9٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 13,834.9 مليون دينار، مقارنة بارتفاع مقداره 109.2 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,470.9 مليون دينار (11.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2005، مقابل ارتفاع مقداره 1,751.2 مليون دينار (16.6٪) خلال نفس الفترة من العام السابق. هذا، ووفقاً للبيانات الأولية فقد بلغ معدل نمو السيولة خلال عام 2006 ما نسبته 15.1٪ عن مستواها المسجل في نهاية عام 2005.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 بمقدار 1,973.9 مليون دينار (25.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليصل إلى 9,718.2 مليون دينار.

- ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 بمقدار 1,296.8 مليون دينار (9.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليصل إلى 14,416.1 مليون دينار.

- اتجهت أسعار الفائدة على الودائع خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 نحو الارتفاع الملحوظ مقارنة بمستواها في نهاية عام 2005. كما سجلت أسعار الفائدة على التسهيلات ارتفاعاً ملحوظاً باستثناء أسعار الفائدة على تسهيلات "الجاري مدين".

■ سجّلت مؤشرات بورصة عمان خلال شهر كانون أول 2006 تراجعاً في أدائها بالمقارنة مع الشهر السابق، فقد انخفض حجـم التداول خلال الشهر المذكور بمقدار 188.5 مليون دينار (22.1٪)، كذلك سجّل الرقم القياسي لأسعار الأسهم تراجعاً قدره 89.6 نقطة (1.6٪). وتبعاً لذلك، انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بما يقارب 401.0 مليون دينار (1.9٪) مقارنة بمستواها في نهاية الشهر السابق. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ إجمالي التراجع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 2,673.4 نقطة (32.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 5,518.1 نقطة، مما أدى إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم بحوالي 5.6 مليار دينار (21.0٪) لتصل إلى 21.1 مليار دينار في نهاية عام 2006.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو عن العام السابق (٪)

نهاية عام 2005		الرصيد في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام	
2005		2005	2006
US$ 4,743.8	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 4,841.2	US$ 6,066.0
٪-1.7		٪0.4	٪27.9
12,364.0	السيولة المحلية	12,322.6	13,834.9
٪17.0		٪16.6	٪11.9
7,744.3	التسهيلات الائتمانية	7,730.3	9,718.2
٪25.1		٪24.9	٪25.5
7,097.4	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	7,025.5	8,926.0
٪29.5		٪28.2	٪25.8
13,119.3	إجمالي ودائع العملاء	13,072.4	14,416.1
٪13.4		٪13.0	٪9.9
8,364.5	دينار	8,295.7	9,357.1
٪21.6		٪20.6	٪11.9
4,754.8	أجنبي	4,776.7	5,059.0
٪1.5		٪1.9	٪6.4
9,736.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	9,733.2	11,101.1
٪20.2		٪20.2	٪14.0
7,019.3	دينار	6,985.4	8,035.4
٪25.0		٪24.4	٪14.5
2,717.4	أجنبي	2,747.8	3,065.7
٪9.4		٪10.7	٪12.8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي خلال شهر كانون أول من عام 2006 بمقدار 36.5 مليون دولار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق. وبالتالي فقد بلغ الارتفاع في الاحتياطيات الأجنبية خلال عام 2006 بأكمله مقدار 1,358.7 مليون دولار (28.6٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ رصيدها نحو 6,102.5 مليون دولار. هذا وقد بلغت الاحتياطيات بتاريخ 14 كانون ثاني 2007 نحو 6,123.1 مليون دولار، بارتفاع قدره 20.6 مليون دولار (0.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2006. ويشار إلى أن هذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة ستة أشهر تقريباً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال شهر تشرين ثاني من عام 2006 بمقدار 254.9 مليون دينار (1.9٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 13,834.9 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 109.2 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,470.9 مليون دينار (11.9٪) عن مستواها في نهاية عام 2005، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,751.2 مليون دينار (16.6٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية إلى نمو السيولة في عام 2006 بنسبة 15.1٪ عن مستواها المسجل في نهاية عام 2005.

◆ وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 مع الفترة المماثلة من عام 2005 يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة:

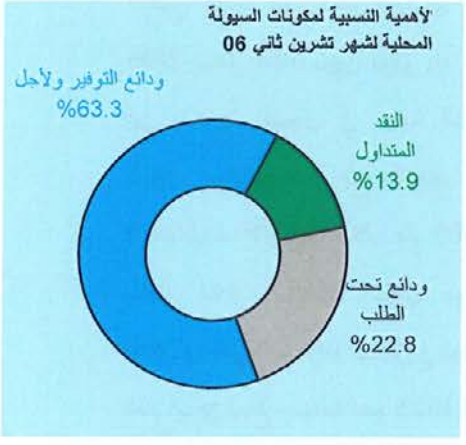

- ارتفاع الودائع، وفقاً لمفهوم السيولة، خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 بمقدار 1,200.1 مليون دينار (11.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2005 لتصل إلى 11,906.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,536.8 مليون دينار (16.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- ارتفاع النقد المتداول خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 بمقدار 270.8 مليون دينار (16.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 1,928.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 214.4 مليون دينار (15.2٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:

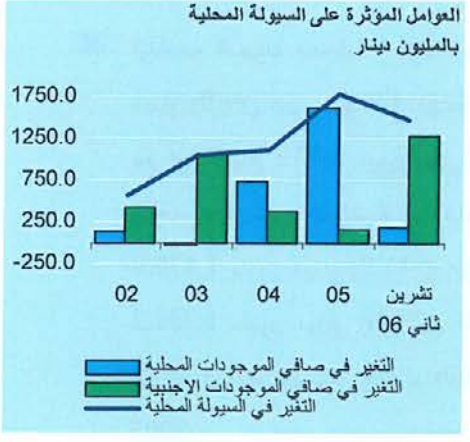

- ارتفاع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 بمقدار 186.9 مليون دينار (3.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2005، مقارنة مع ارتفاع قدره 1,525.8 مليون دينار

(32.5٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة بمقدار 933.7 مليون دينار من جهة، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 746.8 مليون دينار من جهة أخرى.

- ارتفاع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 بمقدار 1,284.0 مليون دينار (21.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2005، مقارنة مع ارتفاع مقداره 225.4 مليون دينار (3.8٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد تأتى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وللبنوك المرخصة بمقدار 1,041.1 مليون دينار و 242.9 مليون دينار على الترتيب.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006	الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2005		نهاية عام 2005
1,284.0	**225.4**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**168.3**
1,041.1	96	البنك المركزي	50.5
242.9	129.4	البنوك المرخصة	117.8
186.9	**1,525.8**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**1,624.3**
-746.8	94.3	البنك المركزي، منها:	160.3
-784.9	169.0	الديون على القطاع العام (صافي)	283.8
38.6	-74.7	أخرى (صافي*)	-123.4
933.7	1,431.5	البنوك المرخصة	1,464.0
273.9	252.9	الديون على القطاع العام (صافي)	182.9
1,819.9	1,747.9	الديون على القطاع الخاص	1,783.8
-1,160.1	-569.3	أخرى (صافي)	-502.7
1,470.9	**1,751.2**	**السيولة المحلية (M2)**	**1,792.6**
270.8	**214.4**	**النقد المتداول**	**242.9**
1,200.1	**1,536.8**	**الودائع، منها:**	**1,549.7**
315.6	252.4	بالعملات الأجنبية	209.6

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

شهـادات الإيـداع

- بلغت إصدارات البنك المركزي من شهادات الإيداع خلال عام 2006 بأكمله ما مقداره 6,471.0 مليون دينار، في حين بلغت الإطفاءات منها خلال العام مقدار 6,597.5 مليون دينار، وبذلك انخفض الرصيد القائم لهذه الشهادات خلال العام المذكور بمقدار 126.5 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2005 ليصل إلى 2,153.0 مليون دينار. أما خلال الفترة المنقضية من عام 2007، فقد بلغت الإصدارات من شهادات الإيداع مقدار 250 مليون دينار في حين بلغ المطفأ منها مقدار 220 مليون دينار. وعليه، ارتفع الرصيد القائم لشهادات الإيداع خلال الفترة المذكورة بمقدار 30 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2006 ليبلغ 2,183.0 مليون دينار.
- أمّا بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع، فيلاحظ ما يلي:
  - بلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 10 كانون ثاني 2007 ما نسبته 6.69٪، منخفضاً بذلك بما يقارب نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2006.
  - بلغ سعر الفائدة على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 10 كانون ثاني 2007 ما نسبته 6.86٪، محافظاً بذلك تقريباً على مستواه المسجل في نهاية عام 2006.

هيكـل أسعـار الفائـدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية عام 2006 :

حافظ البنك المركزي خلال الفترة المنقضية من عام 2007 على أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية عند مستوياتها السائدة في نهاية عام 2006. ويشار إلى أن البنك المركزي قام خلال عام 2006 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بواقع أربع مرات على كل من عمليات إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء وثلاث مرات على أداة نافذة الإيداع، وذلك بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة، وعلى النحو التالي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية عام 2006		كانون ثاني 2006	14 كانون ثاني 2007	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
7.50	إعادة الخصم	6.50	7.50	0
8.50	اتفاقيات إعادة الشراء	7.50	8.50	0
5.25	نافذة الإيداع	4.50	5.25	0
6.70	شهادات الإيداع (3 أشهر)	6.11	6.69	-1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر إعادة الخصم: 7.5٪ في نهاية عام 2006 مقابل 6.5٪ في نهاية عام 2005 بارتفاع قدره 100 نقطة أساس.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء: 8.50٪ في نهاية عام 2006 مقابل 7.5٪ في نهاية عام 2005، بارتفاع قدره 100 نقطة أساس.
- سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.25٪ في نهاية عام 2006 مقابل 4.5٪ في نهاية عام 2005، بارتفاع قدره 75 نقطة أساس.

◆ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**

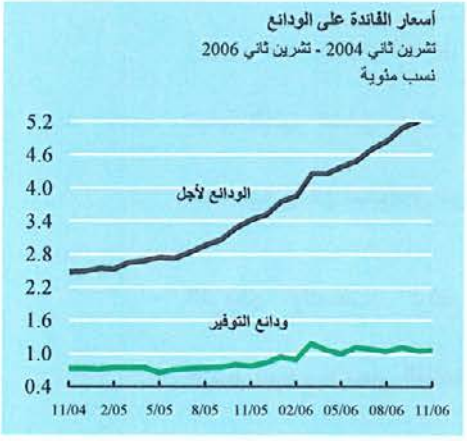

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل خلال شهر تشرين ثاني 2006 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 20 نقطة أساس وبمقدار 189 نقطة أساس مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2005 ليبلغ 5.41٪.

– **ودائع التوفير:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه في نهاية الشهر السابق، ليسجل هذا الوسط ارتفاعاً قدره 23 نقطة أساس عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2005 ليبلغ 1.06٪.

– **ودائع تحت الطلب:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليسجل هذا الوسط ارتفاعاً قدره 37 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 0.84٪.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

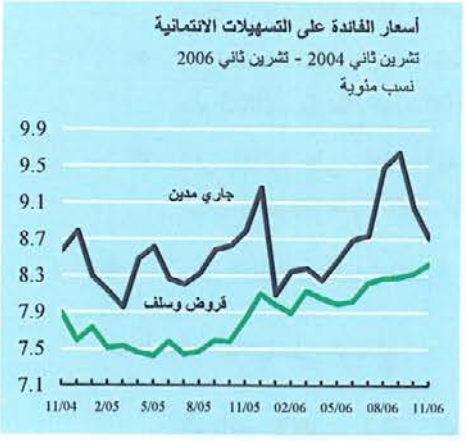

- **الجاري مدين:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 33 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبمقدار 55 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2005 ليبلغ 8.71٪.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة

(٪)

نهاية 2005		تشرين ثاني من عام 2005	تشرين ثاني من عام 2006	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.47	تحت الطلب	0.45	0.84	37
0.83	توفير	0.77	1.06	23
3.52	لأجل	3.43	5.41	189
	التسهيلات			
7.92	كمبيالات وإسناد مخصومة	8.05	8.57	65
8.10	قروض وسلف	7.82	8.43	33
9.26	جاري مدين	8.79	8.71	-55
7.00	الإقراض لأفضل العملاء	6.50	6.75	-25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق وبنحو 33 نقطة أساس مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2005 ليبلغ 8.43٪.

- **الكمبيالات والإسناد المخصومة**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة خلال شهر تشرين ثاني 2006 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبذلك يكون قد ارتفع عن مستواه المسجل في نهاية عام 2005 بمقدار 65 نقطة أساس ليبلغ 8.57٪.

- بلغ **سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء** في نهاية عام 2006 ما نسبته 6.75٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 25 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2005.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني 2006 مقدار 9,718.2 مليون دينار، بارتفاع قدره 40.7 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 147.9 مليون دينار (2.0٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فقد سجّل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات ارتفاعاً قدره 1,973.9 مليون دينار (25.5٪)، مقابل ارتفاع قدره 1,541.1 مليون دينار (24.9٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، يلاحظ ارتفاع حجم التسهيلات المقدمة لكافة الأنشطة الاقتصادية، باستثناء التسهيلات المنوحة لقطاع التعدين والتي سجّل رصيدها انخفاضاً قدره 3.0 مليون دينار (5.3٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2005.

- وقد تركز الارتفاع في التسهيلات الائتمانية حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 في التسهيلات المصنفة في بند "أخرى" (يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد) والذي ارتفع بمقدار 972.6 مليون دينار (منها 221.5 مليون دينار تسهيلات ممنوحة لغايات شراء أسهم)، وليستحوذ بذلك على ما نسبته 49.3٪ من الزيادة المتحققة في إجمالي الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المنوحة من قبل البنوك. تلا ذلك الزيادة في رصيد التسهيلات المنوحة لقطاعات "الإنشاءات" و "التجارة العامة" و"الصناعة" و"خدمات ومرافق عامة" بنسبة 19.7٪ و 11.6٪ و 6.3٪ و 4.7٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في التسهيلات على التوالي.

- وبالنظر إلى توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، يلاحظ ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2006 بمقدار 77.4 مليون دينار (0.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ رصيدها 8,926.0 مليون دينار. في المقابل انخفض رصيد التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 24.4 مليون دينار (4.9٪) و12.0 مليون دينار (3.8٪) على الترتيب وذلك في نهاية الشهر المذكور عن مستواهما المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فيلاحظ أن رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) قد سجّل ارتفاعاً قدره 1,828.6 مليون دينار (25.8٪) مستحوذاً بذلك على ما نسبته 92.6٪ من إجمالي الزيادة المتحققة في التسهيلات، مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,546.5 مليون دينار (28.2٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق، كذلك ارتفع رصيد التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (غير مقيم) والقطاع العام بمقدار 75.0 مليون دينار (32.7٪) و 73.7 مليون دينار (18.6٪) على التوالي.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني 2006 ما مقداره 14,416.1 مليون دينار، بارتفاع قدره 324.1 مليون دينار (2.3٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 248.6 مليون دينار (1.9٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، فقد سجّل إجمالي الودائع ارتفاعاً قدره 1,296.8 مليون دينار (9.9٪) مقارنة مع ارتفاع مقداره 1,508.3 مليون دينار (13.0٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 992.6 مليون دينار (11.9٪) وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 304.2 مليون دينار (6.4٪) عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2005.

- وقد جاء الارتفاع في إجمالي الودائع خلال الأحد عشر شهراً المنقضية من عام 2006 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,364.4 مليون دينار (14.0٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 80.2 مليون دينار (4.0٪)، و ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 11.8 مليون دينار (15.3٪)، ولانخفاض ودائع القطاع العام بمقدار 159.6 مليون دينار (12.2٪).

بورصة عمان

سجّلت مؤشرات بورصة عمان خلال شهر كانون أول 2006 تراجعاً في مستوياتها، ويمكن إيجاز أبرز ملامح هذا التراجع بما يلي:

- **حجم التداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر كانون أول 2006 بمقدار 188.5 مليون دينار (22.1٪) عن الشهر السابق ليصل إلى 665.3 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض قدره 852.0 مليون دينار (45.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 14,209.9 مليون دينار، بانخفاض قدره 2,661.1 مليون دينار (15.8٪) بالمقارنة مع عام 2005 .

- **عدد الأسهم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول 2006 بنحو 74.1 مليون سهم (24.5٪) عن الشهر السابق ليصل إلى 228.2 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 27.7 مليون سهم (13.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 4,104.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,582.6 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2005.

- **الرقم القياسي لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال شهر كانون أول 2006 انخفاضاً قدره 89.6 نقطة (1.6٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 5,518.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 845.3 نقطة (9.4٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد بلغ انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 2,673.4 نقطة (32.6٪)، مقابل ارتفاع مقداره 3,945.9 نقطة (92.9٪) خلال عام 2005. وقد تأتى هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، وعلى وجه الخصوص قطاع البنوك الذي انخفض بمقدار 6,187.3 نقطة (36.6٪)، تلاه الانخفاض في قطاع التأمين وبمقدار 3,226.1 نقطة (43.7٪)، في حين بلغ انخفاض الرقم القياسي لقطاعي الخدمات والصناعة ما مقداره 1,045.9 نقطة (31.4٪) و 395.8 نقطة (13.6٪) على الترتيب.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم وفقاً للقطاع

نهاية عام

الرقم القياسي العام	2005	2006
البنوك	8,191.5	5,518.1
الصناعة	16,892.0	10,704.7
التأمين	2,903.4	2,507.6
الخدمات	7,382.4	4,156.3
	3,332.5	2,286.6

المصدر: بورصة عمان.

- **القيمة السوقية للأسهم:**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية كانون أول 2006 ما مقداره 21.1 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 401.0 مليون دينار (1.9٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قارب 2.4 مليار دينار (8.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2005. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم بما يقارب 5.6 مليار دينار (21.0٪)، مقارنة مع ارتفاع فاق 13.6 مليار دينار (104.6٪) خلال عام 2005.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

نهاية عام			شهر كانون أول	
2005	2006		2005	2006
16,871.0	14,209.9	حجم التداول	1,017.3	665.3
69.1	58.7	معدل التداول اليومي	54.0	37.0
26,667.1	21,078.2	القيمة السوقية	26,667.1	21,078.2
2,582.6	4,104.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	171.7	228.2
413.0	180.6	صافي استثمار غير الأردنيين	(0.3)	28.6
2,152.2	1,995.1	مشتريات	141.7	125.5
1,739.2	1,814.5	مبيعات	142.0	96.9

المصدر: بورصة عمان.

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون أول 2006 تدفقاً موجباً بلغ 28.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 0.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2005، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول 2006 ما قيمته 125.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 96.9 مليون دينار. أما خلال عام 2006 بأكمله، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً مقداره 180.6 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب أيضاً قدره 413.0 مليون دينار خلال عام 2005.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصة

- سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 نمواً نسبته 6.3٪ و 11.9٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية على الترتيب مقابل نمو نسبته 7.4٪ و 11.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2005 على الترتيب.
- أداء متفاوت لمعظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2006.
- ارتفع حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 عن مستواه المسجل في عام 2005 بحوالي 1.1 مليار دينار (144.5٪) ليصل الى ما مقداره 1.8 مليار دينار.
- ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) خلال عام 2006 بنسبة 6.25٪ بالمقارنة مع 3.5٪ خلال عام 2005.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجّل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 6.8٪ مقابل نمو نسبته 7.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2005. ولدى الأخذ بعين الاعتبار بند صافي الضرائب على المنتجات الذي ارتفع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 2.9٪ مقابل ارتفاع نسبته 6.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2005، فإن GDP بأسعار السوق الثابتة قد نما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 6.3٪ مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2005.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

2006–2004 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2004					
GDP بالأسعار الثابتة	8.1	8.0	9.4	8.2	**8.4**
GDP بالأسعار الجارية	11.0	12.8	11.4	11.8	**11.8**
2005					
GDP بالأسعار الثابتة	7.8	7.5	7.1	6.6	**7.2**
GDP بالأسعار الجارية	12.2	11.4	11.4	11.1	**11.5**
2006					
GDP بالأسعار الثابتة	6.7	6.2	6.0		
GDP بالأسعار الجارية	11.2	12.1	12.3		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

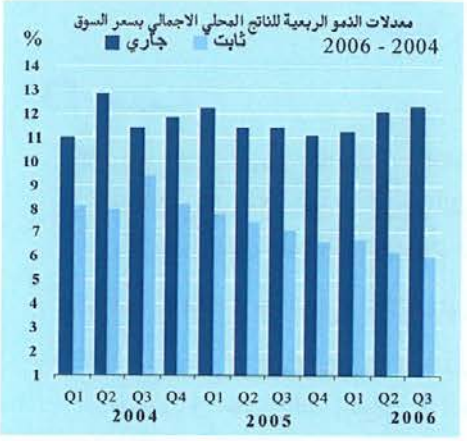

ونتيجة لارتفاع الأسعار مقاسة بمخفض GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 5.3٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005، فإن GDP بأسعار السوق الجارية قد نما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 11.9٪ مقابل نمو نسبته 11.7٪ خلال نفس فترة المقارنة من عام 2005.

وقد جاء النمو الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات إيجابية تراوحت بين 11.4٪ لقطاع الصناعات التحويلية و 0.2٪ لقطاع الزراعة، وتراجع قطاعي الصناعات الإستخراجية و"منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح" بنسبة 7.1٪ و 2.4٪ على التوالي (إطار 1).

أما أهم القطاعات الإقتصادية التي قادت النمو الإقتصادي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 فتمثلت بقطاعات الصناعات التحويلية و"التجارة والمطاعم والفنادق" و"النقل والاتصالات" و"خدمات المال والتأمين والعقارات"، حيث بلغت مساهمتها في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة ما مقداره 5.3 نقطة مئوية.

❑ المؤشرات الاقتصادية الجزئية

تفاوت أداء المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من عام 2006 مقارنة بنفس الفترة من عام 2005. ففي الوقت الذي سجّلت فيه بعض المؤشرات تسارعاً في نموها مثل كميات إنتاج كل من الأسمدة والأحماض الكيماوية وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تباطؤاً في أدائه مثل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي والمساحات المرخصة للبناء ومبيعات الاسمنت في السوق المحلية. وفي المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية وإنتاج الإسمنت ومجموع البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة.

وتبيّن الجداول التالية أداء أبرز هذه المؤشرات خلال الفترة المنقضية من عام 2006 مقارنة بنفس الفترة من عام 2005 ولعام 2005 كاملاً:

نمو عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2005 كاملاً	البنـــــد	كانون ثاني - تشرين ثاني 2005	كانون ثاني - تشرين ثاني 2006
4.7	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	3.7	12.1
-2.2	إنتـــاج الأحمـــاض الكيماوية	-1.3	2.8
1.4	إنتاج الأسمدة	0.0	11.7

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2005 كاملاً	البنـــــد	كانون ثاني - تشرين أول 2005	كانون ثاني - تشرين أول 2006
15.1	مبيعات الاسمنت في السوق المحلية	14.9	3.9
		كانون ثاني - تشرين ثاني 2005	كانون ثاني - تشرين ثاني 2006
10.2	الـرقم القياسـي العـام لكميات الإنتاج الصناعي	10.2	4.5
11.5	الـرقم القياسـي لكميـات انتـــاج الـــصناعات التحويلية	11.6	6.2
22.6	المساحات المرخصة للبناء	20.6	4.4
6.4	عدد القادمين إلى المملكة	6.8	5.2

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2005 كاملاً	البنـــــد	كانون ثاني - تشرين ثاني 2005	كانون ثاني - تشرين ثاني 2006
-1.2	الرقم القياسي لكميات انتـــاج الـــصناعات ألإستخراجية	-0.8	-8.0
7.6	الـرقم القياسـي لإنتـاج الكهربـاء	7.4	-1.5
2.4	إنتاج الفوسفات	1.6	-6.1
6.8	إنتاج المنتجات البترولية	7.5	-4.1
3.5	إنتاج الأسمنت	2.2	-3.1
-5.2	إنتاج البوتاس	-3.6	-6.9
-7.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-7.5	-6.4
-2.9	مجموع البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-2.1	-5.7

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

—البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

—شركة مصانع الاسمنت الأردنية.

—الملكية الأردنية.

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

سجّل الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 ارتفاعاً قياسياً مقارنة بمستواه خلال عام 2005، إذ ارتفع بمقدار 1,083.6 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 1,833.6 مليون دينار (منها 845.7 مليون دينار استثمارات أجنبية) مقابل 750.0 مليون دينار (منها 276.3 مليون دينار استثمارات أجنبية) خلال عام 2005. **ويعكس الإرتفاع الكبير في الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 تزايد الثقة في بيئة الإستثمار في الأردن من قبل المستثمرين وخصوصاً الأجانب منهم، إذ بلغت حصة الإستثمارات الأجنبية من الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006 ما نسبته 46.1٪ مقابل 36.8٪ خلال عام 2005.**

وعلى صعيد التوزيع القطاعي للحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2006، فما **زال قطاع الصناعة يستحوذ على نصيب الأسد من الحجم الكلي للإستثمارات وبنسبة بلغت 81.2٪**، تلاه قطاع الفنادق (13.3٪)، ثم المشاريع الزراعية (3.1٪)، فالمستشفيات (1.3٪)، وأخيراً "مراكز المؤتمرات والمعارض" (1.1٪).

الأسعـــار

شهد المستوى العام للأسعار خلال عام 2006 ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، 6.25٪ بالمقارنة مع 3.5٪ خلال عام 2005.

ويعزى هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل أهمها قرار الحكومة المتخذ في شهر نيسان من عام 2006 والقاضي برفع أسعار المشتقات النفطية والذي جاء كمرحلة قبل نهائية لإزالة الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتعويم أسعارها في أعقاب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في

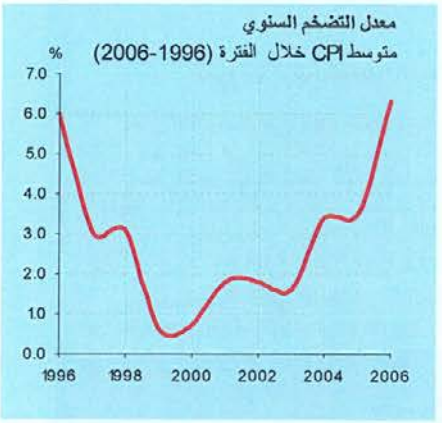

السوق العالمية. كما كان لإنخفاض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الأجنبية الأخرى غير الدولار والذي أدى إلى رفع أسعار المستوردات دور في رفع معدل التضخم من خلال ما يعرف بالتضخم المستورد.

أما أهم البنود التي ساهمت بارتفاع معدل التضخم خلال عام 2006 فهي "النقل والاتصالات" و"الوقود والإنارة" وذلك نتيجة لتأثرهما بشكل مباشر بارتفاع أسعار المشتقات النفطية والذي أدى الى ارتفاع أسعارهما بنسبة 24.3٪ و 9.4٪ تباعاً، هذا وقد بلغت مساهمتهما في معدل التضخم ما مقداره 2.28 نقطة مئوية. كما ساهم الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار "اللحوم والدواجن" و"الزيوت والدهون" والخضروات والفواكه و"السكر ومنتجاته" و"التبغ والسجائر" و"العناية الشخصية" والإيجارات بحوالي 2.76 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل، في حين ساهمت البنود الأخرى بالنسبة المتبقية والبالغة 1.21 نقطة مئوية.

إطـــار 1

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006

واصل الاقتصاد الوطني خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 نموه المرتفع وإن كان بوتيرة أبطأ من تلك المتحققة خلال نفس الفترة من عام 2005، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 نموا بأسعار السوق الثابتة نسبته 6.3٪ مقابل نمو نسبته 7.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2005. وقد جاء النمو الحقيقي خلال الفترة قيد البحث محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات ايجابية، وتراجع قطاعي الصناعات الإستخراجية و"منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح". وقد احتل قطاع الصناعات التحويلية مركز الصدارة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وذلك على الرغم من التباطؤ الذي شهده هذا القطاع.

ويبين الجدول التالي أهم التطورات الحقيقية التي شهدتها القطاعات الاقتصادية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 مقارنة بالثلاثة أرباع الأولى من عام 2005:

أهم القطاعات التي شهدت تسارعا في نموها	أهم القطاعات التي شهدت تباطؤا في نموها	أهم القطاعات التي سجلت تراجعا في أدائها
• نمو قطاع الإنشاءات بنسبة 9.7٪ مقابل نمو نسبته 8.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005. ويعزى هذا النمو إلى استمرار ازدهار حركة البناء في المملكة سواء لأغراض إسكانية أو استثمارية أو بنى تحتية.	• تباطؤ أداء قطاع الصناعات التحويلية، اذ نما هذا القطاع بنسبة 11.4٪ مقابل نمو نسبته 12.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض صادرات عدد من الصناعات التحويلية.	• تراجع قطاع الصناعات الإستخراجية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 7.1٪ مقابل تراجع نسبته 0.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2005 نتيجة انخفاض إنتاج كل من الفوسفات والبوتاس. ويعزى انخفاض إنتاج البوتاس خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 الى عمليات الصيانة التي تجريها الشركة على أحد سدودها والأداء الضعيف لبعض الحصادات، بالاضافة الى إضراب عمالها في شهر نيسان من عام 2006.
• نمو قطاع "الخدمات الاجتماعية والشخصية" بنسبة 11.0٪ مقابل نمو نسبته 6.3٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005. ويعزى هذا النمو إلى التوسع والتحسن المستمر في خدمات الرعاية الصحية والتعليمية الخاصة.	• تباطؤ أداء قطاع "تجارة المطاعم والفنادق"، إذ نما بنسبة 7.9٪ مقابل نمو نسبته 9.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2005. وقد جاء ذلك محصلة لتباطؤ أداء قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" الذي ارتفع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 8.5٪ مقابل ارتفاع نسبته 10.2٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005، وتباطؤ نمو قطاع "المطاعم والفنادق" الذي ارتفع بنسبة 2.9٪ مقابل ارتفاع نسبته 7.4٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005.	
• نمو قطاع "الكهرباء والمياه" بنسبة 10.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.9٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005. ويعزى هذا النمو بشكل أساس الى ارتفاع الطلب على المياه خلال فترة الصيف.	• تباطؤ أداء قطاع "النقل والاتصالات"، اذ نما هذا القطاع بنسبة 5.9٪ مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005. ويعزى هذا إلى تباطؤ حركة النقل الناجم عن تباطؤ حركة التجارة الخارجية.	
• حافظ قطاع "منتجو الخدمات الحكومية" على نفس معدل نموه الحقيقي المسجل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005 والبالغ 3.7٪.	• تباطؤ أداء قطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات"، اذ نما هذا القطاع بنسبة 5.1٪ مقابل نمو نسبته 5.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2005. وقد جاء ذلك محصلة لتباطؤ نمو "خدمات المال والتأمين" الذي ارتفع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بنسبة 9.6٪ مقابل ارتفاع نسبته 15.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005 نتيجة انخفاض الأرباح غير التشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية، ونمو قطاع العقارات بنسبة 2.7٪ مقابل نمو نسبته 1.2٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005.	
	• تباطؤ أداء قطاع الزراعة، إذ نما بنسبة 0.2٪ مقابل نمو نسبته 6.1٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005.	

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- استناداً إلى بيانات إعادة التقدير لعام 2006، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 كاملاً حوالي 450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ من GDP. ولدى استثناء المساعدات الخارجية يبلغ العجز 772 مليون دينار أو ما نسبته 7.6٪ من GDP.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين أول من عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 490 مليون دينار ليبلغ 2,957 مليون دينار (29.7٪ من GDP).
- ارتفعت قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي بمقدار 751 مليون دينار في نهاية تشرين أول من عام 2006 عن رصيدها في نهاية عام 2005 لتصل إلى 781 مليون دينار.
- ارتفع رصيد الدين العام الخارجي في نهاية تشرين أول 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 106.7 مليون دينار ليبلغ 5,163.4 مليون دينار (51.9٪ من GDP).

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر تشرين أول 2006 ومقارنتها مع الشهر المماثل من عام 2005

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين أول		معدل النمو (٪)
	2005	2006	
إجمالي الإيرادات العامة	248.8	235.1	-5.5
الإيرادات المحلية	214.3	219.4	2.4
الإيرادات الضريبية، منها	151.2	157.1	3.9
ضريبة المبيعات	97.9	108.2	10.5
الإيرادات غير الضريبية، منها	59.6	59.2	-0.7
الرسوم	34.8	34.1	-2.0
إجمالي الإنفاق	301.5	437.1	45.0
العجز/ الوفر المالي (على أساس الاستحقاق)	-52.7	-202.0	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

أداء الموازنة العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2005:

- سجّلت الموازنة العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2006 عجزاً مالياً على أساس الاستحقاق بلغ 202.0 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 52.7 مليون دينار لنفس الشهر من عام 2005.

- انخفضت الإيرادات العامة في شهر تشرين أول 2006 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2005 بمقدار 13.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ لتصل إلى 235.1 مليون دينار.
- ارتفعت النفقات العامة في شهر تشرين أول 2006 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2005 ارتفاعاً ملحوظاً بمقدار 135.6 مليون دينار أو ما نسبته 45.0٪ لتصل إلى 437.1 مليون دينار.

أداء الموازنة العامة لعام 2006 كاملاً وفقاً لأرقام إعادة التقدير:

الإيرادات العامة

ارتفعت الايرادات العامة في نهاية عام 2006 بمقدار 390.6 مليون دينار أو ما نسبته 12.8٪ بالمقارنة مع عام 2005 لتبلغ 3,452.7 مليون دينار. وقد جاء هذا محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 568.8 مليون دينار، وانخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 178.2 مليون دينار.

الإيرادات المحلية

نمت الإيرادات المحلية بنسبة 22.2٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 3,130.6 مليون دينار. ونتيجة لذلك إرتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية (الادخار الحكومي) لتصل إلى 99.9٪، بينما لم تتجاوز نسبه التغطية 88.1٪ في عام 2005، مما يشير إلى تحسن في مؤشر الاعتماد على الموارد الذاتية.

➢ الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية في نهاية عام 2006 بمقدار 347.9 مليون دينار أو ما نسبته 19.7٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 2,113.7 مليون دينار، ويعزى ذلك للتحسن الواضح في أداء الاقتصاد الأردني وزيادة الطلب الكلي، والذي انعكس، بشكل أساس، في تحقيق زيادة ملحوظة في حصيلة ضريبتي الدخل والمبيعات.

➢ الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال عام 2006 بمقدار 226.1 مليون دينار أو ما نسبته 29.9٪ عن مستواها في عام 2005 لتصل إلى 982.4 مليون دينار، ويعزى ذلك للنشاط الملحوظ في قطاع الإنشاءات والعقارات وبالتالي زيادة حصيلة رسوم تسجيل الأراضي، وكذلك رسوم تجديد رخصة شركة فاست لينك.

➢ أقساط القروض المستردة

انخفضت أقساط القروض المستردة بمقدار 5.2 مليون دينار أو ما نسبته 13.1٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 34.5 مليون دينار.

◆ المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية بمقدار 178.2 مليون دينار أو ما نسبته 35.6٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 322.1 مليون دينار.

■ النفقات العامة

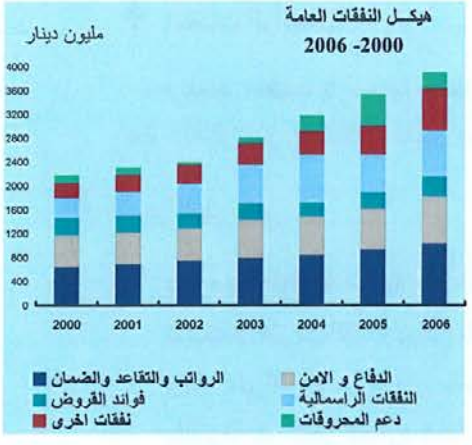

ارتفعت النفقات العامة بمقدار 363.6 مليون دينار أو ما نسبته 10.3٪ عن مستواها في عام 2005 لتبلغ 3,902.5 مليون دينار، وذلك نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 7.8٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 21.8٪ عن مستواها في عام 2005. وتجدر الاشارة إلى أن النفقات العامة لعام 2006 تتضمن ملحق الموازنة العامة والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة في نهاية شهر آب 2006 والذي تضمن نفقات إضافية طارئة بنحو 590 مليون دينار نجمت عن ظروف خارجية تمثلت بارتفاع أسعار النفط العالمية، وتكلفة تمويل شبكة الأمان الاجتماعي التي صاحبت قرار رفع أسعار المشتقات النفطية.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية بمقدار 226.2 مليون دينار عن مستواها في عام 2005. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أبرز مكونات النفقات الجارية التي تتسم بانخفاض مرونتها مثل فوائد القروض ونفقات التقاعد وتعويضات الموظفين والدفاع والأمن نتيجة النمو الطبيعي السنوي لهذه البنود وأثر التعويضات النقدية المدفوعة للموظفين والمتقاعدين التي رافقت قرار رفع أسعار المحروقات. ومن الملاحظ تراجع بند دعم المحروقات بمقدار 260.8 مليون دينار عن مستواه في عام 2005 ليبلغ 270 مليون دينار، رغم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لتسجل بذلك نسبة دعم المحروقات إلى النفقات الجارية انخفاضاً ملموساً مقداره 9.7 نقطة مئوية عن المستوى المسجل لها في عام 2005 ولتصل إلى 8.6٪، ويعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة برفع أسعار المحروقات محلياً تمهيداً لرفع الدعم كلياً عن المشتقات النفطية خلال عام 2007، والاكتفاء بالدعم الموجه للمستحقين له وليس الدعم الموجه للسلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، ولمواجهة ارتفاعات أسعار النفط العالمية فقد تم رفع مخصصات دعم المحروقات عن تقديرات قانون الموازنة الأصلي بمبلغ 145 مليون دينار وفقاً لأرقام إعادة التقدير لتصل قيمة هذا البند إلى 270 مليون دينار.

النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية بمقدار 137.4 مليون دينار أو ما نسبته 21.8٪ مقارنة مع عام 2005 لتصل إلى 768.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي

بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات لعام 2006 حوالي450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ من GDP (وهي نفس نسبة العجز المستهدف في قانون الموازنة الأصلي وذلك على الرغم من إصدار ملحق موازنة بنفقات إضافية بلغت 590 مليون دينار) بالمقارنة مع عجز مقداره 476.8 مليون دينار أو ما نسبته 5.3٪ من GDP في عام 2005. ولدى استثناء المساعدات الخارجية فإن العجز المالي يرتفع إلى 772 مليون دينار (7.6٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز بلغ 977.1 مليون دينار (10.9٪ من GDP) في عام 2005.

الدين العام

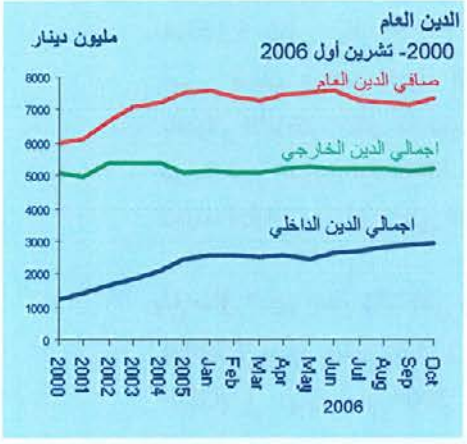

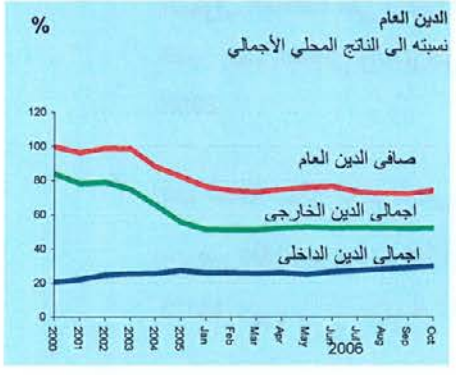

- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في نهاية تشرين أول 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 490 مليون دينار ليبلغ 2,957 مليون دينار (29.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 500 مليون دينار. وقد شكّلت السندات الحكومية حوالي 90٪ من رصيد إجمالي الدين العام الداخلي، وهذا التوجه ينسجم مع قانون الدين العام لعام 2001 والذي أتاح للحكومة الاقتراض من خلال أذونات وسندات الخزينة بدلاً من الإقتراض المباشر من الجهاز المصرفي.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي– ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر تشرين أول من عام 2006 انخفاضاً عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 260 مليون دينار ليبلغ 2,177 مليون دينار (21.9٪ من GDP). وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2005 بمقدار 751 مليون دينار نتيجة زيادة عائدات التخاصية، وارتفاع رصيد الدين العام الداخلي بمقدار 490 مليون دينار.

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية شهر تشرين أول من عام 2006 عن مستواه في نهاية عام 2005 بمقدار 106.7 مليون دينار ليبلغ 5,163.4 مليون دينار (51.9٪ من GDP)، ويعزى الارتفاع في الرصيد محصلة لارتفاع أسعار صرف عملات الدول الدائنة الرئيسة مقابل الدولار. ويذكر أن رصيد الدين بالدولار الأمريكي شكّل ما نسبته 30.2٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي في نهاية شهر تشرين أول 2006، في حين شكّل رصيد الدين بالين الياباني واليورو ما نسبته 18.4٪ و 21.1٪ على التوالي من إجمالي الرصيد .

- **بلغ صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية شهر تشرين أول 2006 ما مقداره 7,340.4 مليون دينار (73.8٪ من GDP) مقابل 7,493.7 مليون دينار (83.2٪ من GDP) في نهاية عام 2005. **وبذلك تمكنت الحكومة من الوفاء بالتزامها تجاه السقوف المحددة على أرصدة المديونية في قانون الدين العام (60٪ من GDP لكل من الدين العام الداخلي والخارجي و 80٪ من GDP لإجمالي الدين العام) منذ مطلع عام 2006.**

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (على الأساس النقـدي)** خلال العشرة شهور الأولى من عام 2006 ما مقداره 346.3 مليون دينار (منها 111.4 مليون دينار فوائد)، مقابل 341.2 مليون دينار (منها 97.9 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2005.

- ولدى الأخذ بعين الاعتبار الأقساط والفوائد المجدولة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2006، فإن خدمة الدين العام الخارجي (على أساس الاستحقاق) ترتفع إلى 462.9 مليون دينار (منها 153.2 مليون دينار فوائد)، مقابل 467.4 مليون دينار (منها 146.8 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2005 .

المنح والقروض

- توقيع اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة البريطانية بقيمة 100 ألف دولار للمساهمة في تمويل المؤتمر الأول للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (تشرين ثاني، 2006)

- توقيع اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي بقيمة 2.3 مليون يورو، حيث خصصت المنحة الأولى بقيمة 2 مليون يورو لبرنامج دعم حقوق الانسان والحكم الرشيد والمنحة الثانية بقيمة 300 ألف يورو لدعم تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج الاقليمي الأورو- متوسطي للشباب، (كانون أول، 2006).

إطار 2

مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2007

أولاً: أبرز الفرضيات التي استند إليها مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2007

1- توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 6٪.
2- أن لا يتجاوز معدل التضخم (مقاساً بمخفض الناتج المحلي الإجمالي) 5٪.
3- نمو الصادرات الوطنية بنسبة لا تقل عن 14٪.
4- انخفاض فاتورة مستوردات المملكة من النفط في ضوء توقع بلوغ سعر النفط 60 دولار/برميل.
5- توقع زيادة حجم المساعدات التي سوف تتلقاها المملكة وخاصة من المملكة العربية السعودية.
6- تراجع نسبة عجز الحساب الجاري إلى GDP إلى 12٪.
7- استمرار زخم التدفقات الاستثمارية التي سترد إلى المملكة.

ثانياً: خلاصة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2007

❐ عجز الموازنة العامة

- يُقدر أن يبلغ عجز الموازنة العامة قبل المساعدات لعام 2007 نحو 954.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقابل عجز نسبته 7.6٪ في عام 2006.
- لدى إضافة المساعدات الخارجية، يُقدر أن يبلغ العجز 380.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقابل عجز نسبته 4.5٪ في عام 2006.
- سيتم تمويل عجز الموازنة العامة من المصادر المحلية من خلال إصدارات سندات وأذونات الخزينة، حيث قدر صافي التمويل المحلي بنحو 542.1 مليون دينار، في حين قدر أن تتجاوز تسديدات القروض الخارجية مسحوبات القروض والأقساط والفوائد المجدولة بنحو 161.8 مليون دينار.

❐ الإيرادات العامة

قُدرت الإيرادات العامة بنحو 3,954 مليون دينار، بزيادة مقدارها 501.3 مليون دينار (14.5٪) عن أرقام إعادة التقدير لعام 2006، وتعزى هذه الزيادة لما يلي:

- توقع زيادة الإيرادات المحلية بمبلغ 249.4 مليون دينار (8٪) لتصل إلى 3,380 مليون دينار، وذلك محصلة لنمو الإيرادات الضريبية بنسبة 12.1٪ وتراجع كل من الإيرادات غير الضريبية بنسبة 0.4٪ وأقساط القروض المستردة بنسبة 4.3٪
- توقع زيادة المساعدات الخارجية بمقدار 251.9 مليون دينار (78.2٪) لتصل إلى 574 مليون دينار، موزعة بواقع 398 مليون دينار من المملكة العربية السعودية، و 92 مليون دينار من الولايات المتحدة الأمريكية، و 58 مليون دينار من الاتحاد الأوروبي، و 26 مليون دينار من اليابان.

(تابع) إطار 2

❐ النفقات العامة

قدرت النفقات العامة بنحو 4,334.3 مليون دينار، بزيادة مقدارها 431.8 مليون دينار (11.1٪) عن أرقام إعادة التقدير لعام 2006، وذلك نتيجة لما يلي:

- ♦ توقع زيادة النفقات الجارية بمقدار 185.9 مليون دينار (5.9٪) عن مستواها في عام 2006 لتبلغ 3,320.1 مليون دينار.
- ♦ توقع زيادة النفقات الرأسمالية بمقدار 245.9 مليون دينار (32.0٪) لتبلغ 1,014.2 مليون دينار.

خلاصة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2007 ومقارنته مع أرقام إعادة التقدير لعام 2006

مليون دينار

	2006	2007	
	إعادة التقدير[1]	مشروع الموازنة	معدل النمو عن إعادة التقدير 2006 (٪)
الإيرادات العامة	**3,452.7**	**3,954**	**14.5**
الإيرادات المحلية	3,130.6	3,380	8.0
الإيرادات الضريبية	2,113.7	2,369	12.1
الإيرادات غير الضريبية	982.4	978	-0.4
أقساط القروض المستردة	34.5	33	-4.3
المساعدات الخارجية	322.1	574	78.2
النفقات العامة	**3,902.5**	**4,334.3**	**11.1**
النفقات الجارية، منها	3,134.2	3,320.1	5.9
دعم المحروقات	270	0.0	
النفقات الرأسمالية	768.3	1,014.2	32.0
العجز/ الوفر قبل المساعدات	-772.1	-954.3	
العجز/ الوفر بعد المساعدات	**-450.0**	**-380.3**	
(كنسبة من GDP٪)	**٪-4.5**	**٪-3.4[2]**	

(1) يتضمن ملحق الموازنة العامة لعام 2006.

(2) قدّرت وزارة المالية الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 بمقدار 11,352 مليون دينار

رابعاً : القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين ثاني 2006 بنسبة 33.8٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، وبذلك بلغ معدل نموها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام ما نسبته 19.7٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر تشرين ثاني 2006 بنسبة 14.2٪، في حين بلغت نسبة نموها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام 9.2٪.

- شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين ثاني 2006 ارتفاعاً نسبته 2.1٪، في حين سجّل خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام ارتفاعاً نسبته 2.0٪.

- سجّلت **مقبوضات السياحة والسفر** خلال شهر تشرين ثاني 2006 ارتفاعاً نسبته 12.3٪ مقارنة مع تراجع نسبته 6.1٪ خلال الشهر المماثل من عام 2005. وبذلك شهدت مقبوضات السياحة والسفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام ارتفاعاً نسبته 11.0٪ مقارنة بارتفاع نسبته 8.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

- شهد **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر تشرين ثاني 2006 ارتفاعاً نسبته 10.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.6٪ خلال الشهر المماثل من عام 2005. وبذلك بلغت نسبة نموه خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي 16.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.6٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 عجزاً مقداره 1,155.3 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,018.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

التجارة الخارجية

في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية والمستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 بمقدار 293.2 مليون دينار و 624.1 مليون دينار على التوالي، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 917.3 مليون دينار ليبلغ 10,004.7 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع مقداره1,848.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

التطورات الشهرية لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	تشرين ثاني			
	2005	معدل التغير (٪)	2006	معدل التغير (٪)
	القيمة	2005/2004	القيمة	2006/2005
التجارة الخارجية	801.9	18.5	944.3	17.8
الصادرات الكلية	233.2	6.2	312.0	33.8
الصادرات الوطنية	192.6	3.3	248.2	28.8
المعاد تصديره	40.6	22.8	63.8	57.3
المستوردات	609.3	24.3	696.1	14.2
الميزان التجاري	-376.2	38.9	-384.1	2.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2005 و 2006 ، بالمليون دينار

	2005	2006	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأميركية	714.1	836.1	17.1
العراق	348.6	299.1	-14.2
الهند	220.2	244.3	10.9
السعودية	151.0	211.6	40.1
الإمارات العربية المتحدة	83.2	145.8	75.2
سوريا	103.1	100.7	-2.3
إسرائيل	66.8	77.4	15.9
في مجال المستوردات			
السعودية	1,585.0	1,883.8	18.9
الصين الشعبية	620.7	761.8	22.7
المانيا	543.9	570.1	4.8
الولايات المتحدة الأميركية	381.4	354.5	-7.1
مصر	242.5	315.9	30.3
ايطاليا	226.8	267.9	18.1
كوريا الجنوبية	239.3	237.8	-0.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

حققت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 نمواً نسبته 19.7٪ لتصل إلى 3,298.2 مليون دينار مقارنة مع نمو نسبته 11.7٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وجاء هذا النمو نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 12.6٪ لتصل إلى 2,611.8 مليون دينار وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 56.9٪ لتصل إلى 686.4 مليون دينار.

وبتفحص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2005، يلاحظ ما يلي:

- استأثرت **الملابس** على ما نسبته 46.9٪ من الزيادة المتحققة في الصادرات الوطنية، حيث شهدت صادرات المملكة منها ارتفاعاً نسبته 20.3٪ لتصل إلى 813.6 مليون دينار. وعليه، شهدت أهميتها النسبية في إجمالي الصادرات الوطنية ارتفاعاً بمقدار نقطتين مئويتين عن مستواها خلال الفترة المماثلة من عام 2005 لتصل إلى 31.2٪.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السوق الرئيس لصادرات الأردن من الملابس، حيث استحوذت على ما نسبته 93.6٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.

- ارتفاع الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بنسبة 9.5٪ لتصل إلى 190.8 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان على ما نسبته 61.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

أبرز الصادرات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2005 و 2006، بالمليون دينار

	2005	2006	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2,318.6**	**2,611.8**	**12.6**
الملابس	**676.1**	**813.6**	**20.3**
الولايات المتحدة الأميركية	630.1	761.2	20.8
منتجات دوائية وصيدلية	**174.2**	**190.8**	**9.5**
السعودية	51.4	65.2	26.8
الجزائر	38.3	36.3	-5.2
السودان	12.9	15.4	19.4
البوتاس	**172.8**	**162.7**	**-5.8**
الهند	68.5	53.5	-21.9
ماليزيا	11.3	24.5	116.8
اندونيسيا	4.6	15.0	226.1
آلالات ومعدات النقل	**117.5**	**142.8**	**21.5**
الكويت	17.6	28.0	59.1
السعودية	8.6	26.5	208.1
سوريا	32.1	24.2	-24.6
الخضروات	**142.7**	**140.3**	**-1.7**
الامارات العربية المتحدة	32.2	30.8	-4.3
سوريا	31.9	30.7	-3.8
العراق	22.0	18.7	-15.0
الأسمدة	**107.1**	**134.4**	**25.5**
الهند	28.4	61.1	115.1
ايران	17.8	31.4	76.4
فيتنام	2.5	10.4	316.0
الفوسفات	**108.9**	**99.6**	**-8.5**
الهند	64.3	69.8	8.6
هولندا	6.3	5.9	-6.3
ايران	4.8	4.8	-
اليابان	5.4	5.5	1.9
بولندا	5.9	5.3	-10.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

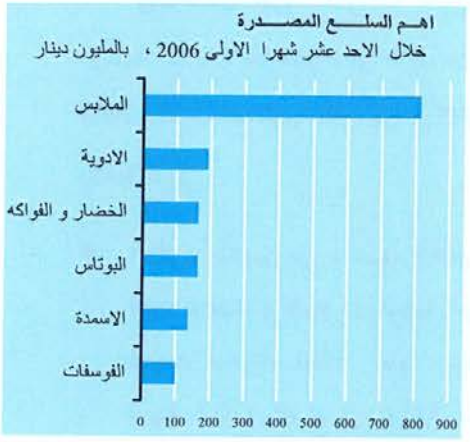

- ارتفعت الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بنسبة 21.5٪ لتصل إلى 142.8 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى الكويت والسعودية وسوريا ما نسبته 55.1٪ من اجمالي الصادرات من هذه السلعة.

- شهدت صادرات المملكة من **الأسمدة** ارتفاعاً نسبته 25.5٪ لتصل إلى 134.4 مليون دينار، حيث استأثرت الهند وإيران وفيتنام على ما نسبته 76.6٪ من صادرات المملكة من الأسمدة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام.

- شهدت صادرات **البوتاس** تراجعاً نسبته 5.8٪ لتصل إلى 162.7 مليون دينار. حيث شكلت الصادرات المتجهة لكل من الهند وماليزيا واندونيسيا ما نسبته 57.2٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

- شهدت صادرات المملكة من **الخضروات** خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام انخفاضاً نسبته 1.7٪ لتصل إلى 140.3 مليون دينار، حيث استأثرت الإمارات العربية المتحدة وسوريا والعراق على ما نسبته 57.2٪ من صادرات المملكة من الخضروات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام.

- تراجعت صادرات **الفوسفات** بنسبة 8.5٪ لتصل إلى 99.6 مليون دينار. وتعتبر الهند السوق الرئيس لهذه السلعة، إذ استحوذت على ما نسبته 70.1٪ من إجمالي الصادرات الأردنية للفوسفات.

وعليه، فقد شكّلت الصادرات الوطنية **من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و البوتاس و"الآلات ومعدات النقل" والخضروات والأسمدة والفوسفات**، أهم سبع سلع مصدرة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 مستحوذة على ما نسبته 64.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 64.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

وشكّلت أسواق كل من **الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والهند والسعودية والإمارات وسوريا** على الترتيب أهم ست أسواق للصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 ليبلغ نصيبها مجتمعة ما نسبته 70.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 69.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2005 ارتفاعاً مقداره 624.1 مليون دينار (9.2٪) لتبلغ 7,392.9 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 31.0٪ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2005.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2005 يلاحظ ما يلي:

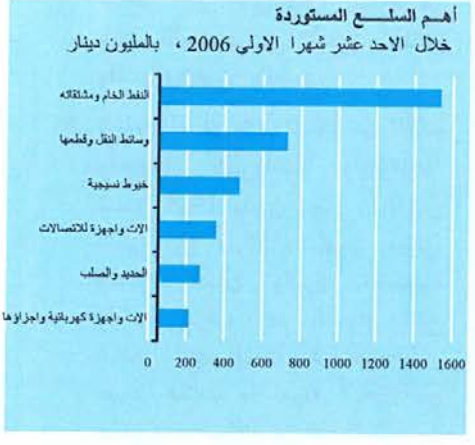

- ارتفعت المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 210.7 مليون دينار (19.1٪) لتصل إلى 1,313.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 24.1٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 4.0٪. وتعتبر السعودية المصدر الرئيس لتلبية احتياجات المملكة من النفط الخام.

- ارتفعت مستوردات المملكة من **"وسائط النقل وقطعها"** بمقدار 86.6 مليون دينار (13.5٪) لتصل إلى 726.0 مليون دينار. وتعتبر كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان المصادر الرئيسة لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 70.2٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفعت مستوردات المملكة من **"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها"** بمقدار 34.7 مليون دينار (7.8٪) لتصل إلى 477.3 مليون دينار. وتعتبر الصين أهم الأسواق التي تستورد المملكة منها هذه السلعة تليها تايوان وهونج كونج.
- ارتفعت مستوردات المملكة من **"آلات وأجهزة للاتصالات"** بمقدار 11.2 مليون دينار (3.3٪) لتصل إلى 354.1 مليون دينار. وقد تم تغطية 80.4٪ من احتياجات المملكة من هذه الأجهزة من أسواق فنلندا وألمانيا وهنغاريا والصين.
- ارتفعت مستوردات المملكة من **"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها"** بمقدار 19.8 مليون دينار (10.1٪) لتصل إلى 215.2 مليون دينار. وتعتبر الصين وكوريا الجنوبية وألمانيا وتركيا أهم الأسواق التي تستورد منها المملكة هذه المنتجات، حيث شكّلت ما نسبته 44.7٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عامي 2005 و 2006، بالمليون دينار

	2005	2006	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**6,768.8**	**7,392.9**	**9.2**
النفط الخام	**1,102.6**	**1,313.3**	**19.1**
السعودية	1,102.4	1,313.3	19.1
وسائط النقل وقطعها	**639.4**	**726.0**	**13.5**
ألمانيا	197.4	237.0	20.1
كوريا الجنوبية	132.6	139.2	5.0
اليابان	110.4	133.3	20.7
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**442.6**	**477.3**	**7.8**
الصين	185.0	221.9	19.9
تايوان	63.1	62.6	-0.8
هونج كونج	30.6	33.4	9.2
آلات وأجهزة للاتصالات	**342.9**	**354.1**	**3.3**
فنلندا	84.5	92.3	9.2
ألمانيا	69.7	71.3	2.3
هنغاريا	45.0	62.8	39.6
الصين	48.5	58.2	20.0
الحديد والصلب	**288.1**	**271.9**	**-5.6**
أوكرانيا	119.2	114.7	-3.8
روسيا	47.1	47.4	0.6
مشتقات نفطية	**282.5**	**221.9**	**-21.5**
السعودية	203.4	178.8	-12.1
الامارات	17.0	23.3	37.1
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**195.4**	**215.2**	**10.1**
الصين	35.6	36.2	1.7
كوريا الجنوبية	34.2	29.5	-13.7
ألمانيا	13.1	15.8	20.6
تركيا	8.7	14.6	67.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفضت مستوردات المملكة من مادة "**الحديد والصلب**" بمقدار 16.2 مليون دينار (5.6٪) لتصل إلى 271.9 مليون دينار. وقد تم استيراد معظم احتياجات المملكة من مادة "الحديد والصلب" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 من عدة دول أهمها جمهورية أوكرانيا والتي استأثرت بمفردها على ما نسبته 42.2٪ من مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 60.6 مليون دينار (21.5٪) لتصل إلى 221.9 مليون دينار. وقد استحوذت السوق السعودية على نحو 80.6٪ من مستوردات المملكة من هذه المشتقات.

وعليه، فقد شكّلت مستوردات كل من **النفط الخام** و"**وسائط النقل وقطعها**" و"**الخيوط النسيجية ونسج ومنتوجاتها**" و"**آلات وأجهزة للاتصالات**" و"**الحديد والصلب**" **والمشتقات النفطية** و"**آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها**"، أهم سبع مجموعات مستوردة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006، حيث شكّلت ما نسبته 48.4٪ من اجمالي المستوردات مقابل 48.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

وشكّلت أسواق كل من **السعودية، والصين الشعبية وألمانيا والولايات المتحدة ومصر وإيطاليا وكوريا الجنوبية واليابان** أهم ثمانية مصادر للمستوردات الأردنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006، حيث بلغ نصيب هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 62.6٪ من اجمالي المستوردات مقابل 59.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 56.9٪ لتبلغ 686.4 مليون دينار مقابل نمو نسبته 10.3٪ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2005. وقد تركز الارتفاع في السلع المعاد تصديرها في الذهب غير النقدي والذي شهد خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 ارتفاعاً مقداره 171.6 مليون دينار،

حيث اتجه معظم المعاد تصديره من هذه المادة إلى سويسرا. وتجدر الإشارة إلى أن المعاد تصديره من الذهب غير النقدي قد بلغ ذروته في شهر تموز من العام الحالي (131.4 مليون دينار).

الميـزان التجـاري

ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام بمقدار 82.1 مليون دينار (2.0٪) عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من العام السابق ليصل إلى 4,094.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

بلغت قيمة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي ما مقداره 1,868.2 مليون دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 259.6 مليون دينار (16.1٪) عن مستواها المتحقق خلال الفترة المماثلة من عام 2005 .

مقبوضات السياحة والسفـر

شهدت مقبوضات السياحة والسفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي ارتفاعاً نسبته 11.0٪ لتبلغ 1,062.7 مليون دينار مقارنة مع ارتفاع نسبته 8.1٪ تحقق خلال الفترة المماثلة من عام 2005.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية حول تطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2006 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2005 إلى النتائج التالية:-

- تسجيل الحساب الجاري خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2006 لعجز بلغ 1,155.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,018.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005. وقد جاء هذا التطور محصلة لما يلي:-
  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري بمقدار 79.9 مليون دينار ليصل إلى 2,673.6 مليون دينار.

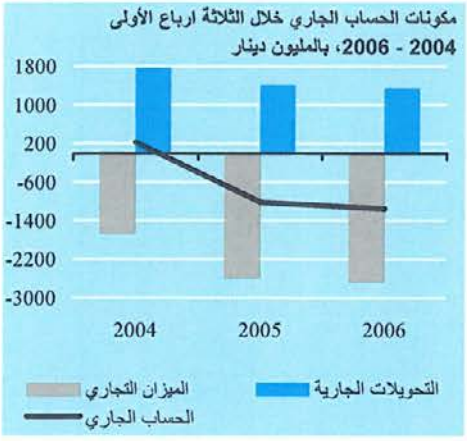

- ارتفاع العجز في ميزان الخدمات بمقدار 76.2 مليون دينار ليصل إلى 121.6 مليون دينار.
- انخفاض صافي التحويلات الجارية بمقدار 72.3 مليون دينار ليصل إلى 1,345.5 مليون دينار.
- ارتفاع الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 91.9 مليون دينار ليصل إلى 294.4 مليون دينار.

أما بخصوص الحساب المالي والرأسمالي خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2006، فقد أظهر تحسناً، حيث بلغ صافي التدفق للداخل ما مقداره 1,123.1 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 652.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2005. ويعود ذلك، بشكل رئيس، للعوامل التالية:-

- ارتفاع صافي التدفقات الاستثمارية المباشرة لداخل الأردن من 849.5 مليون دينار إلى 1,917.2 مليون دينار.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 3.5 مليون دينار مقابل تدفق مماثل مقداره 5.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005.
- تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 179.7 مليون دينار مقابل تدفق للداخل خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005 مقداره 48.2 مليون دينار.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي بمقدار 637.3 مليون دينار مقابل ارتفاع مقداره 254.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2005.

البنك المركزي الأردني

أحـدث التطورات النقدية والإقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

المجلد 2 - العدد 2

كانون ثاني 2007